



الدولة تصفع «الحزب» مرّتين: سئلاحق المتورّطين 2



«سقط الأسد...»
وبقي السّنة في سجونه اللبنانية»

6



السعودية ومصر

تحالف يغيّر قواعد اللعبة 10

تضع القاهرة ثقلها خلف الرياض برسالة حازمة مفادها أن أمن السعودية من أمن مصر، وتهديد شرايين التجارة يمسّ مصالحهما معًا. وكلّما وسّعت طهران والحوثيون دائرة الاعتداء، ازدادت دوافع مصر للتحرك عسكريًا دعمًا للمملكة. والتحدّي الآن يتمثّل في تحويل هذا الثقل إلى قوّة ترفع كلفة العدوان وتفرض حسابات جديدة.

من التنسيق الأمني إلى التلويح بالارتداد نحو الداخل هل تدخل الدولة اختبار المواجهة مع «حزب الله»؟

نخلة عظيمي

تطرح التطورات الأمنية والقضائية المتسارعة تساؤلات جدية حول مستقبل العلاقة بين الدولة و«حزب الله»، في ظل مؤشرات إلى تحوّل كبير ومفصلي.

مستودع الأدوية في غالييري سمعان يوم الجمعة 16 تشرين الأول 2026، وملف المتفجرات المضبوطة في ظهر البيدر، يكمن في انتقال الأجهزة الأمنية والقضاء من مرحلة التنسيق مع مسؤولي «حزب الله» لتسهيل تنفيذ المهمات الأمنية، إلى مرحلة التحقيق مع بعض هؤلاء المسؤولين وملاحقتهم قضائيًا.

هنا، تجاوز القضية مسألة ضبط مستودع أدوية فاسدة لمقرّبين من «الحزب» أو مصادرة شحنة من «الحزب» لتطرح سؤالاً أكبر: ماذا سيحدث عندما تصل التحقيقات الرسمية إلى أشخاص يشكلون جزءًا من البنية الأمنية للحزب، أو يتولون التواصل مع الأجهزة الرسمية، لا سيّما أنّ التحقيقات في متفجرات ظهر البيدر ستسير نحو النهاية، كما أكّد رئيس الجمهورية جوزاف عون في اتصاله الأخير مع وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو؟

كل المؤشرات، من العراضات شبه العسكرية للحزب أمام المستودع الفاسد، وصولاً إلى إقفال مداخل بيروت بشبّيتهن وكتيبة الدراجات النارية، تؤكّد أنّ انتقال الملاحقات إلى مستويات أعلى سيدفع «حزب الله» إلى تصعيد الضغط في الشارع، وصولاً إلى التلويح بنقل المواجهة إلى الداخل.

في هذا السياق، تبرز ثلاث محطات أساسية تعكس بداية تحوّل في العلاقة الأمنية القائمة بين الطرفين، قد تتطوّر إلى مواجهة ستصل ساعتها عاجلاً أم آجلاً:

أولاً: العقوبات الأميركية: اتهامات طال العلاقة بين «الحزب» والمؤسسات الأمنية
في 21 أيار 2026، فرضت وزارة الخزانة الأميركية عقوبات على تسعة أشخاص في لبنان، بينهم العقيد سامر حمادي، رئيس فرع الضاحية الجنوبية في مديرية المخابرات في الجيش اللبناني، والعلميد خُطّار ناصر الدين في الأمن العام على خلفية اتهامات أميركية تتعلق بتقديم دعم ومعلومات استخبارية لـ «حزب الله»، وشملت العقوبات أيضاً شخصيات سياسية وأمنية أخرى مرتبطة بالحزب أو بحركة «أمل». وتجاوز دلائل هذه الخطوة الأشخاص المعيّنين، إذ تكشف عن دخول العلاقة بين «الحزب» وبعض المسؤولين داخل المؤسسات الرسمية في صلب المواجهة السياسية والدبلوماسية مع واشنطن، التي تربط بين نفوذ «الحزب» داخل الدولة وبين قدرتها على تنفيذ القرارات

تحذير إلى «حزب الله»:

لا تخطئوا في الحسابات... فلبنان ليس لبنان 2008 وسوريا لم تعد سوريا الأسد!

جيري ماهر

هل هناك من يجرّو داخل «حزب الله» على مصارحة قيادته بأنّ الزمن تغتّى، وأنّ ما كان ممكناً بالأمس لم يعد بالضرورة ممكناً اليوم؟ وهل يدرك الحزب فعلاً

تؤكّد المعلومات أنّ قرارًا باستخدام القوة قد اتّخذ بالفعل، وينتظر ساعة الصفر التي يحدّدها الأمين العام للحزب نعيم قاسم إذا تطوّر مسار استهداف بنية نفوذ «حزب الله»، ومصالحة الأمنية والتنظيمية. وهذا الارتداد يأخذ أشكالاً متفاوتة، لا تبدأ بالضرورة بالواجهة المسلحة، فالخطوة الأولى، على ما يبدو، ستكون عبر تحركات ميدانية ومحاصرة مقال رسمية، وقد يتطوّر، في حال تصاعد التوتر، إلى احتكاكات أمنية أو محاولات لفرض وقائع على الأرض. أمّا الانتقال إلى استخدام السلاح في الداخل فغير مستبعد، وخطة «حزب الله» جاهزة.

لكنّ الرّدّ الرسمي لم يتأخّر، وظهر في الانتشار اللافت للجيش في محيط الضاحية الجنوبية.

تضييق الخناق الأمني والقضائي أوراقه الداخلية للضغط على الدولة؟

تؤكّد المعلومات أنّ قرارًا باستخدام القوة قد اتّخذ بالفعل، وينتظر ساعة الصفر التي يحدّدها الأمين العام للحزب نعيم قاسم إذا تطوّر مسار استهداف بنية نفوذ «حزب الله»، ومصالحة الأمنية والتنظيمية. وهذا الارتداد يأخذ أشكالاً متفاوتة، لا تبدأ بالضرورة بالواجهة المسلحة، فالخطوة الأولى، على ما يبدو، ستكون عبر تحركات ميدانية ومحاصرة مقال رسمية، وقد يتطوّر، في حال تصاعد التوتر، إلى احتكاكات أمنية أو محاولات لفرض وقائع على الأرض. أمّا الانتقال إلى استخدام السلاح في الداخل فغير مستبعد، وخطة «حزب الله» جاهزة.

لكنّ الرّدّ الرسمي لم يتأخّر، وظهر في الانتشار اللافت للجيش في محيط الضاحية الجنوبية.

سادسًا: 7 أيار 2008... هل تعد معاملة السلاح في الداخل؟

لا يمكن تناول ارتداد «حزب الله» نحو الداخل اللبناني من دون استحضار أحداث 7 أيار 2008، حين تحوّلت المواجهة السياسية بين الحكومة و«حزب الله» إلى اشتباكات مسلّحة في بيروت

ومناطق أخرى.

في عام 2008، كان «الحزب» قويًا ومسيطرًا على الدولة. أمّا اليوم، فإنّ المشهد تغتّى كلّيًا داخليًا وإقليميًا.

سابعًا: واشنطن تدخل على خط الأزمة والضغط يتجاوز ملف المتفجرات

لا يمكن فصل التطوّرات الداخلية عن الضغوط الدولية التي يتعرّض لها لبنان في ملف حصريّة السلاح على أبواب الانتخابات الإسرائيلية. وهذا يعني أنّ ملف المتفجرات بات جزءًا من اختبار أوسع لقدرة الدولة على التعامل مع السلاح غير الشرعي.

فإذا أرادت الدولة أن تثبت أنّها صاحبة القرار الأمني والقضائي، فإنّ عليها أن تسيّر بالإجراءات حتى النهاية، وأمّاها ثلثة اختبارات مترابطة.

الاختبار الأول قضائي: هل تستطيع التحقيقات في ملف المتفجرات وسائر الملفات المفتوحة الوصول إلى نتائج حاسمة وإلى البرؤوس الكبيرة في «حزب الله»؟

الاختبار الثاني أمني: هل تستطيع القوى الأمنية والجيش تنفيذ الاعتقالات في المناطق الأمنية التي يفرّضها «حزب الله»؟

الاختبار الثالث سياسي: هل تستطيع الحكومة فرض هيبتها وتمسكها بقرار سياسي أوسع يتعلّق بحصريّة السلاح ومرجعية الدولة في القرارات الأمنية والعسكرية.



كلّ المؤشرات تؤكّد أنّ انتقال الملاحقات إلى مستويات أعلى سيدفع «الحزب» إلى التصعيد (انترنت)

«الحزب» إذا سقطت هذه الآلية إلى غير رجعة؟

ثالثًا: متفجرات ظهر البيدر

ورائحة عودة الاغتيالات

إذا كانت حادثة غالييري سمعان قد أسقطت حدود التنسيق الأمني، فإنّ قضية المتفجرات المضبوطة عند حاجز ظهر البيدر تضع

الدولة أمام اختبار أكثر حساسية، خصوصًا إذا وصلت التحقيقات إلى

أصحاب القرار. فالتحقيقات مستمرة تحت المجهر الأميركي، وخطورة الملف تكمن في المسار الذي قد تسلكه. وفي معلومات «نداء الوطن»، أنّ تطوّرات شحنة ظهر البيدر قضائيًا ستفاعل هذا الأسبوع، الذي سيشهد استمعاءات جديدة وإجراءات قضائية نوعية لم تحدّد المصادر نوعيتها. فيما تردّدت معلومات عن احتمال امتداد التحقيقات إلى مسؤولين في

المجلس الجهادي للحزب، من بينهم المسؤول العسكري علي شرف والمسؤول الأمني محمد حيدر، من دون أن تكون جميع هذه المعلومات قد تأكّدت رسميًا.

في المقابل، استغرب مرجع دبلوماسي عدم مداهمة المكان الذي انطلقت منه الشحنة في بعلبك حتى الساعة، وعدم حصول توقيفات لاسماء اعترف بها الموقوفان خلال التحقيق في شعبة المعلومات.

ويقول المرجع الدبلوماسي إنّ «أجّ عاقل يعرف أنّ التحقيق سيفود على الأقلّ إلى مسؤولين يتولّون إدارة الاتصالات الأمنية في «حزب الله»، لا نقول أكثر من ذلك، مسألة: «هل تستطيع الدولة متابعة التحقيق حتى نهايته، مهمّا ارتفع مستوى المسؤولية لدى



احتمال امتداد التحقيقات

في قضية

متفجرات

ظهر البيدر

إلى مسؤولين

في المجلس

الجهادي

للحزب من

بينهم

المسؤول

العسكري

علي شرف

والمسؤول

الأمني محمد

حيدر

المتعلّقة بحصريّة السلاح واستعادة سلطة المؤسسات. أهمية العقوبات أنّها تحمل رسالة سياسية أبلغت إلى المسؤولين اللبنانيين: لم يعد الضغط مقتصرًا على «حزب الله»، بوصفه تنظيمًا انتقال الملاحقات إلى مستويات أعلى سيدفع «حزب الله» إلى تصعيد الضغط في الشارع،

وصولاً إلى التلويح بنقل المواجهة إلى الداخل. في هذا السياق، تبرز ثلاث محطات أساسية تعكس بداية تحوّل في العلاقة الأمنية القائمة بين الطرفين، قد تتطوّر إلى مواجهة ستصل ساعتها عاجلاً أم آجلاً:

أولاً: العقوبات الأميركية: اتهامات طال العلاقة بين «الحزب» والمؤسسات الأمنية
في 21 أيار 2026، فرضت وزارة الخزانة الأميركية عقوبات على تسعة أشخاص في لبنان، بينهم العقيد سامر حمادي، رئيس فرع الضاحية الجنوبية في مديرية المخابرات في الجيش اللبناني، والعلميد خُطّار ناصر الدين في الأمن العام على خلفية اتهامات أميركية تتعلق بتقديم دعم ومعلومات استخبارية لـ «حزب الله»، وشملت العقوبات أيضاً شخصيات سياسية وأمنية أخرى مرتبطة بالحزب أو بحركة «أمل». وتجاوز دلائل هذه الخطوة الأشخاص المعيّنين، إذ تكشف عن دخول العلاقة بين «الحزب» وبعض المسؤولين داخل المؤسسات الرسمية في صلب المواجهة السياسية والدبلوماسية مع واشنطن، التي تربط بين نفوذ «الحزب» داخل الدولة وبين قدرتها على تنفيذ القرارات

إلى قيادة «حزب الله»، هذا تحذير واضح: لا تخطئوا في الحسابات، لا تتعاملوا مع لبنان وكأنّه لا يزال يعيش في السابع من أيار 2008، ولا تتصرّفوا وكأنّ بشار الأسد لا يزال يحكم دمشق، ولا تفترضوا أنّ إسرائيل جنوبًا وسوريا شرقًا والداخل اللبناني سيقبلون المسلّحين في الشوارع.

فالقوّة لا تعني دائمًا القدرة على فرض النتائج، والسلاح لا يضمن لصاحبه الانتصار في كلّ مواجهة. وقد تبدأ المغامرة بقرار تتّخذه قيادة «الحزب»، لكنّها قد تنتهي بتطوّرات لا تملك هذه القيادة بالضرورة تحديد نهايتها. وقد تعتقدون أنّ النزول إلى الشارع قد تستطيعون اتّخاذ قرار بالمواجهة، لكنكم لن تستطيعوا بالضرورة تحديد نهايتها. وقد تعتقدون أنّ النزول إلى الشارع قد تستطيعون اتّخاذ قرار بالمواجهة، لكنكم لن تستطيعوا بالضرورة تحديد نهايتها. وقد تعتقدون أنّ النزول إلى الشارع قد تستطيعون اتّخاذ قرار بالمواجهة، لكنكم لن تستطيعوا بالضرورة تحديد نهايتها.

فالقوّة لا تعني دائمًا القدرة على فرض النتائج، والسلاح لا يضمن لصاحبه الانتصار في كلّ مواجهة. وقد تبدأ المغامرة بقرار تتّخذه قيادة «الحزب»، لكنّها قد تنتهي بتطوّرات لا تملك هذه القيادة بالضرورة تحديد نهايتها. وقد تعتقدون أنّ النزول إلى الشارع قد تستطيعون اتّخاذ قرار بالمواجهة، لكنكم لن تستطيعوا بالضرورة تحديد نهايتها. وقد تعتقدون أنّ النزول إلى الشارع قد تستطيعون اتّخاذ قرار بالمواجهة، لكنكم لن تستطيعوا بالضرورة تحديد نهايتها.

فالقوّة لا تعني دائمًا القدرة على فرض النتائج، والسلاح لا يضمن لصاحبه الانتصار في كلّ مواجهة. وقد تبدأ المغامرة بقرار تتّخذه قيادة «الحزب»، لكنّها قد تنتهي بتطوّرات لا تملك هذه القيادة بالضرورة تحديد نهايتها. وقد تعتقدون أنّ النزول إلى الشارع قد تستطيعون اتّخاذ قرار بالمواجهة، لكنكم لن تستطيعوا بالضرورة تحديد نهايتها.

فالقوّة لا تعني دائمًا القدرة على فرض النتائج، والسلاح لا يضمن لصاحبه الانتصار في كلّ مواجهة. وقد تبدأ المغامرة بقرار تتّخذه قيادة «الحزب»، لكنّها قد تنتهي بتطوّرات لا تملك هذه القيادة بالضرورة تحديد نهايتها.

فالقوّة لا تعني دائمًا القدرة على فرض النتائج، والسلاح لا يضمن لصاحبه الانتصار في كلّ مواجهة. وقد تبدأ المغامرة بقرار تتّخذه قيادة «الحزب»، لكنّها قد تنتهي بتطوّرات لا تملك هذه القيادة بالضرورة تحديد نهايتها.

فالقوّة لا تعني دائمًا القدرة على فرض النتائج، والسلاح لا يضمن لصاحبه الانتصار في كلّ مواجهة. وقد تبدأ المغامرة بقرار تتّخذه قيادة «الحزب»، لكنّها قد تنتهي بتطوّرات لا تملك هذه القيادة بالضرورة تحديد نهايتها.



الزمن تغتّى والذاكرة لا تزال حاضرة (انترنت)

«سقط الأسد... وبقي السنّة في سجونه اللبنانية»

صحي قبلوي

سقط نظام الأسد، واهتزّ معه المحور الإيراني من طهران وصولاً إلى بيروت، وتبدّلت معادلات سياسية وأمنية عمرها عقود. لكن في لبنان، يبدو أنّ السنّة ما زالوا عالقين في إرث مرحلة لم تسقط كلّ مفاعيلها بعد.

هكذا يختصر مصدر ستي مطلاع ما حصل في ملف قانون العفو العام، وتحديداً بعد قرار المجلس الدستوري بالإبطال الجزئي، الذي أدّى، وفق المعنيين بالملف، إلى إبقاء معظم الموقوفين الإسلاميين في السجون، في وقت سيستفيد فيه عشرات الآلاف من أصحاب الملفات الأخرى، ولا سيّما ملفات المخدرات، وبينهم أسماء معروفة للرأي العام وأخرى أقلّ شهرة، لكنها لا تقلّ خطورة.

القضية لم تعد قانونية فقط. في الشارع السّني شعور متزايد بأنّ شيئاً لم يتغيّر، رغم كلّ ما يُتغيّر حول لبنان. وبحسب معلومات متداولة في الأوساط المعنية، اجتمع رئيس المجلس الدستوري القاضي طنوس مشلب، قبل يومين من صدور القرار، برئيس مجلس النواب نبيه بري. وتقول مصادر مطلّعة إنّ بري كان على علم بالصيغة التي سيصدر بها القرار، وهي صيغة أثارت اعتراضات باعتبار أنّها تذهب بعيداً في تفسير النصّ التشريعي. وفي المقابل، يبقى المجلس الدستوري صاحب الصلاحية في الرقابة على دستورية القوانين،



تعلّق أوساط سّنية آمالا على دور المدعي العام التمييزي معتبرة أنّ أداعه حتى الآن يختلف عن مراحل سابقة

ما يجعل النقاش اليوم سياسيّاً وقانونيّاً في آن. لكن خلف النصوص والاجتهادات، هناك شارع يغلي. فالسنّة يشعرون بأنّ قياداتهم لم تستثمر بعد التحوّلات الكبرى في المنطقة، وخصوصاً في سوريا. فسقوط النظام السابق وقيام سلطة جديدة في دمشق يحملان بالنسبة إلى شريحة واسعة منهم دلالة تتجاوز الحدود السورية، بعدما دفع كثيرون في لبنان أثماناً سياسية وأمنية نتيجة وقوعهم إلى جانب الثورة السورية ورفضهم سياسات النظام السابق.

ومن هنا، يعود ملف الموقوفين الإسلاميين إلى الواجهة بقوّة.



يعود ملف الموقوفين الإسلاميين إلى الواجهة بقوّة (من الأرشيف)

محامي الشيخ أحمد الأسير، محمد صبلوح، اجتمع برئيس الحكومة نواف سلام بعد ظهر الجمعة، بعد الاعتصام الذي نظّمه مناصرو الأسير أمام السراي موشع في السراي مع الرئيس سلام. وتعلّق أوساط سّنية آمالا على دور المدعي العام التمييزي، معتبرة أنّ أداؤه حتى الآن يختلف عن مراحل سابقة، وأنّه قادر، ضمن صلاحياته والقانون، على معالجة ما تعتبره هذه الأوساط مظلومية تراكمت طوال سنوات. المشكلة إذاً أكبر من قانون عفو. إنّها مواجهة مع ذاكرة مرحلة معيار واحد: دولة تحاسب المذنّب، وتنصف المظلوم، ولا تحلّ مواظبتها إرث مرحلة سقطت ولم يعد ممكناً الاستمرار في إدارتهم بعقليتها.

الواحدة ظهرًا في مجلس النواب، قبل لقاء المدعي العام التمييزي القاضي أحمد رامى الحاج بعد الظهر، على أنّ يتبع ذلك اجتماع موشع في السراي مع الرئيس سلام. وتعلّق أوساط سّنية آمالا على دور المدعي العام التمييزي، معتبرة أنّ أداؤه حتى الآن يختلف عن مراحل سابقة، وأنّه قادر، ضمن صلاحياته والقانون، على معالجة ما تعتبره هذه الأوساط مظلومية تراكمت طوال سنوات. المشكلة إذاً أكبر من قانون عفو. إنّها مواجهة مع ذاكرة مرحلة معيار واحد: دولة تحاسب المذنّب، وتنصف المظلوم، ولا تحلّ مواظبتها إرث مرحلة سقطت ولم يعد ممكناً الاستمرار في إدارتهم بعقليتها.

«حزب الله» يفشل في إسقاط القرارات فيحاول تفجير الحكومة

داود رمال

بعدما أخفق «حزب الله» في تعطيل القرارات الحكومية السيادية، سواء عبر الضغط السياسي الهادف إلى فرض التراجع عنها شرطًا لاستئناف الحوار، أو من خلال العجز عن حشد الشارع لفرض معادلاته بالقوّة، يبدو أنّه انتقل إلى مرحلة جديدة من التحدي والتصعيد، عنوانها إخراج الحكومة وضرب صديقيتها في الداخل والخارج، ومحاولة إظهارها بمظهر السلطة العاجزة عن بسط سيادتها وتنفيذ قراراتها. فالتمركز لم تعد محصورة في الاعتراض على قرارات الخامس والسابع من آب والثاني من آذار، بل باتت تتصل بمحاولة تفويض مفاعيلها وإثبات أنّ ميزان القوى الذي فرضته الحرب ونتائجها لم يتغيّر، وأنّ «الحزب» لا يزال قادرًا على التصرف وفق قواعد المرحلة السابقة، على الرغم من التحوّلات العميقة التي فرضتها الحرب والهزيمة النكراء التي فني بها.

ويبدو أنّ مسلسل التحدي، الذي يشكّل عمليًّا مرحلة ثانية من الانقلاب على الحكم الجديد وتوجّهاته السيادية، يعتمد وسائل مختلفة عن تلك التي استخدمها «الحزب» في المرحلة الأولى. فبعدما لم يُجد تعطيل الحوار وفرض شروط مسبقة عليه نفعًا، انتقل إلى اختبار قدرة الدولة على تنفيذ قراراتها ميدانيًّا، من خلال وقائع وتسريبات من شأنها إرباك المؤسسات وإثارة الشكوك حول فاعلية الإجراءات الحكومية والأمنية. وفي هذا السياق، برزت قصة وصول مئتي مليون دولار إلى «الحزب»، وهي رواية تبيّن، وفق المعطيات المتداولة، أنّها غير صحيحة. باعتبار أنّ الأموال التي يتحرّك «الحزب» من خلالها على الأرض موجودة لديه أصلاً، ولا يستدعي نشاطه المالي بالضرورة وصول شحنة جديدة بهذا الحجم غير أنّ خطورة هذه الرواية لا تكمن في مضمونها المالي وحده، بل في الرسالة السياسية التي يمكن توظيفها من خلالها، ومفادها أنّ «الحزب» قادر على تأمين موارده ومواصلة نشاطه بمعزل عن القرارات الحكومية.

أمّا المسألة الأكثر خطورة فتتمثّل في تعدّد نقل شحنات أسلحة ومتفجّرات عبر نقاط وحواجز عسكرية وأمنية، بما يضع الأجهزة المعنية أمام اختيار مباشر لسلطتها ومسؤوليتها، فإذا صكّت المعطيات المتصلة بهذه الشحنات، فإنّ الأمر يتجاوز كونه مخالفة أمنية، ليطرَح سؤالاً جوهريًّا حول مدى التزام «الحزب» بقرارات الدولة، ولا سيّما بعد قرار الثاني من آذار المتعلّق باعتبار جناحه العسكري والأمني خارجًا عن القانون. فالمرغى السياسي من هذه الوقائع، كما يمكن قراءته، هو الإيحاء بأنّ القرارات الحكومية بقيت جبرًا على ورق، وأنّ «الحزب» لا يزال يتصرّف وفق القواعد التي كانت سائدة قبل صدوره، متجاهلاً التحوّل الذي يُفترض أن تكون الدولة قد بدّأته في إدارة

القاضي الدكتور محمد مرعي صعب

تناول المجلس الدستوري، في قراره المتعلّق بقانون العفو العام، وتحديداً تحت البند «ثانيًا»، بعنوان في تحصين البند (1) من المادة الثالثة لجهة عقوبة الإعدام الملقاة، إشكالية قانونية نشأت عن تعاقب صدور قانونين، أولهما القانون رقم 68/2026 المتعلّق بإلغاء عقوبة الإعدام وثانيهما القانون رقم 70/2026 المتعلّق بالعفو العام. وتشتمل هذه الإشكالية في أن القانون رقم 68/2026، الذي صدر ونشر في الجريدة الرسمية وأصبح نافذًا قبل صدور قانون العفو العام، نص على إلغاء عقوبة الإعدام أينما وردت في التشريعات اللبنانية، كما قضى في مادته الخاصة باستبدال عقوبة الإعدام المحكوم بها بموجب أحكام قضائية سابقة، لم تنفذ بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدّة.

في المقابل، جاء قانون العفو العام رقم 70/2026، الذي صدر لاحقًا، ليمنح في البند (1) من مادته الثالثة على تخفيض العقوبات وفق معايير محددة، بحيث يقضي المحكوم عليه بالإعدام ثمانيا وعشرين سنة سجنية، فيما يقضي المحكوم للمحكمة تخفيض العقوبة بعد منح المتهم الأسباب التخفيفية. لمنطوق الحكم القضائي نفسه، وعندئذ، تكون العقوبة المحكوم بها والواجبة التنفيذ، وفقا للأحكام القانونية التي تجيز للمحكمة تخفيض العقوبة بعد منح المتهم الأسباب التخفيفية. وبالتالي، فإن هذا الشخص بعد محكومًا بالأشغال الشاقة المؤبدّة، وليس محكومًا بالإعدام استبدلت عقوبته بقوة القانون الأمر الذي يقتضي إخضاعه لأحكام قانون العفو المتعلقة بالمحكومين بالأشغال الشاقة المؤبدّة، أي لمدة سبع عشرة سنة سجنية، وليس ثمانيا وعشرين سنة سجنية.

وبالتالي، فإن هذا الشخص الذي صدر حكم قضائي بعدم الإعدام عليه، بعد إصدار حكمها الجديد الذي سيقتضي بها الحكم الجديد الصادر عن محكمة التمييز بعد عشرين سنة سجنية، فإن هذا الشخص بعد محكومًا بالإعدام استبدلت عقوبته بقوة القانون الأمر الذي يقتضي إخضاعه لأحكام قانون العفو المتعلقة بالمحكومين بالأشغال الشاقة المؤبدّة، أي لمدة سبع عشرة سنة سجنية، وليس ثمانيا وعشرين سنة سجنية.

وبالتالي، فإن هذا الشخص الذي صدر حكم قضائي بعدم الإعدام عليه، بعد إصدار حكمها الجديد الذي سيقتضي بها الحكم الجديد الصادر عن محكمة التمييز بعد عشرين سنة سجنية، فإن هذا الشخص بعد محكومًا بالإعدام استبدلت عقوبته بقوة القانون الأمر الذي يقتضي إخضاعه لأحكام قانون العفو المتعلقة بالمحكومين بالأشغال الشاقة المؤبدّة، أي لمدة سبع عشرة سنة سجنية، وليس ثمانيا وعشرين سنة سجنية.

وبالتالي، فإن هذا الشخص الذي صدر حكم قضائي بعدم الإعدام عليه، بعد إصدار حكمها الجديد الذي سيقتضي بها الحكم الجديد الصادر عن محكمة التمييز بعد عشرين سنة سجنية، فإن هذا الشخص بعد محكومًا بالإعدام استبدلت عقوبته بقوة القانون الأمر الذي يقتضي إخضاعه لأحكام قانون العفو المتعلقة بالمحكومين بالأشغال الشاقة المؤبدّة، أي لمدة سبع عشرة سنة سجنية، وليس ثمانيا وعشرين سنة سجنية.

وبالتالي، فإن هذا الشخص الذي صدر حكم قضائي بعدم الإعدام عليه، بعد إصدار حكمها الجديد الذي سيقتضي بها الحكم الجديد الصادر عن محكمة التمييز بعد عشرين سنة سجنية، فإن هذا الشخص بعد محكومًا بالإعدام استبدلت عقوبته بقوة القانون الأمر الذي يقتضي إخضاعه لأحكام قانون العفو المتعلقة بالمحكومين بالأشغال الشاقة المؤبدّة، أي لمدة سبع عشرة سنة سجنية، وليس ثمانيا وعشرين سنة سجنية.

وبالتالي، فإن هذا الشخص الذي صدر حكم قضائي بعدم الإعدام عليه، بعد إصدار حكمها الجديد الذي سيقتضي بها الحكم الجديد الصادر عن محكمة التمييز بعد عشرين سنة سجنية، فإن هذا الشخص بعد محكومًا بالإعدام استبدلت عقوبته بقوة القانون الأمر الذي يقتضي إخضاعه لأحكام قانون العفو المتعلقة بالمحكومين بالأشغال الشاقة المؤبدّة، أي لمدة سبع عشرة سنة سجنية، وليس ثمانيا وعشرين سنة سجنية.

وبالتالي، فإن هذا الشخص الذي صدر حكم قضائي بعدم الإعدام عليه، بعد إصدار حكمها الجديد الذي سيقتضي بها الحكم الجديد الصادر عن محكمة التمييز بعد عشرين سنة سجنية، فإن هذا الشخص بعد محكومًا بالإعدام استبدلت عقوبته بقوة القانون الأمر الذي يقتضي إخضاعه لأحكام قانون العفو المتعلقة بالمحكومين بالأشغال الشاقة المؤبدّة، أي لمدة سبع عشرة سنة سجنية، وليس ثمانيا وعشرين سنة سجنية.

وبالتالي، فإن هذا الشخص الذي صدر حكم قضائي بعدم الإعدام عليه، بعد إصدار حكمها الجديد الذي سيقتضي بها الحكم الجديد الصادر عن محكمة التمييز بعد عشرين سنة سجنية، فإن هذا الشخص بعد محكومًا بالإعدام استبدلت عقوبته بقوة القانون الأمر الذي يقتضي إخضاعه لأحكام قانون العفو المتعلقة بالمحكومين بالأشغال الشاقة المؤبدّة، أي لمدة سبع عشرة سنة سجنية، وليس ثمانيا وعشرين سنة سجنية.

وبالتالي، فإن هذا الشخص الذي صدر حكم قضائي بعدم الإعدام عليه، بعد إصدار حكمها الجديد الذي سيقتضي بها الحكم الجديد الصادر عن محكمة التمييز بعد عشرين سنة سجنية، فإن هذا الشخص بعد محكومًا بالإعدام استبدلت عقوبته بقوة القانون الأمر الذي يقتضي إخضاعه لأحكام قانون العفو المتعلقة بالمحكومين بالأشغال الشاقة المؤبدّة، أي لمدة سبع عشرة سنة سجنية، وليس ثمانيا وعشرين سنة سجنية.

وبالتالي، فإن هذا الشخص الذي صدر حكم قضائي بعدم الإعدام عليه، بعد إصدار حكمها الجديد الذي سيقتضي بها الحكم الجديد الصادر عن محكمة التمييز بعد عشرين سنة سجنية، فإن هذا الشخص بعد محكومًا بالإعدام استبدلت عقوبته بقوة القانون الأمر الذي يقتضي إخضاعه لأحكام قانون العفو المتعلقة بالمحكومين بالأشغال الشاقة المؤبدّة، أي لمدة سبع عشرة سنة سجنية، وليس ثمانيا وعشرين سنة سجنية.

وبالتالي، فإن هذا الشخص الذي صدر حكم قضائي بعدم الإعدام عليه، بعد إصدار حكمها الجديد الذي سيقتضي بها الحكم الجديد الصادر عن محكمة التمييز بعد عشرين سنة سجنية، فإن هذا الشخص بعد محكومًا بالإعدام استبدلت عقوبته بقوة القانون الأمر الذي يقتضي إخضاعه لأحكام قانون العفو المتعلقة بالمحكومين بالأشغال الشاقة المؤبدّة، أي لمدة سبع عشرة سنة سجنية، وليس ثمانيا وعشرين سنة سجنية.

وبالتالي، فإن هذا الشخص الذي صدر حكم قضائي بعدم الإعدام عليه، بعد إصدار حكمها الجديد الذي سيقتضي بها الحكم الجديد الصادر عن محكمة التمييز بعد عشرين سنة سجنية، فإن هذا الشخص بعد محكومًا بالإعدام استبدلت عقوبته بقوة القانون الأمر الذي يقتضي إخضاعه لأحكام قانون العفو المتعلقة بالمحكومين بالأشغال الشاقة المؤبدّة، أي لمدة سبع عشرة سنة سجنية، وليس ثمانيا وعشرين سنة سجنية.

وبالتالي، فإن هذا الشخص الذي صدر حكم قضائي بعدم الإعدام عليه، بعد إصدار حكمها الجديد الذي سيقتضي بها الحكم الجديد الصادر عن محكمة التمييز بعد عشرين سنة سجنية، فإن هذا الشخص بعد محكومًا بالإعدام استبدلت عقوبته بقوة القانون الأمر الذي يقتضي إخضاعه لأحكام قانون العفو المتعلقة بالمحكومين بالأشغال الشاقة المؤبدّة، أي لمدة سبع عشرة سنة سجنية، وليس ثمانيا وعشرين سنة سجنية.



يقتصر تفسير المجلس الدستوري لقضاء المحكومين بالإعدام ثمانيا وعشرين سنة سجنية على من صدرت بحقهم أحكام بالإعدام قبل نفاذ القانون

مياه القروض السكنية الراكدة منذ الأزمة تتحرّك... هل تُردم فجوة تملّك الشقق للأسر؟

■ أنطوان فرح

الخليج يهتز...

والترتدادات مُقلقة

يبدو أن لبنان يستعد لدفع فاتورة الحرب في الخليج، من دون أن يمتلك ترف الاستفادة من تداعياتها الاقتصادية المحتملة. فالحروب، كما الأزمات، لا توزّع خسائرها بالتساوي، وبعض الدول تنجح في تحويل المخاطر إلى فرص، فيما يكتفي لبنان، كعادته، بمراقبة الخسائر وهي تتراكم، ثم البحث عمّن يُعلّق عليه المسؤولية.

ما يجري في دول الخليج، ولا سيما في السعودية، يثير مخاوف جدية من انعكاسات مالية واقتصادية قد تتجاوز حدود المنطقة. ولبنان، الذي يعتمد بدرجة مهمة على اقتصادات الخليج، ليس في موقع يسمح له بالتعامل مع هذه التطورات باعتبارها أحداثاً بعيدة جغرافياً، لأن انعكاساتها قد تكون أقسى من انعكاسات الحروب التي عانى منها لبنان بشكل مباشر حتى الآن، من حرب الاسناد الى حرب الثأر.

أولى المخاطر تتمثل في احتمال تراجع تحويلات اللبنانيين العاملين في الخليج، وهي شريان أساسي لآلاف العائلات وللأقتصاد المحلي. ويضاف إلى ذلك احتمال اضطراب لبنانيين إلى مغادرة الدول التي يعملون فيها إذا تعطلت الأعمال. ومن المرجّح أن تتراجع العقود والخدمات الإلكترونية التي تقدمها شركات لبنانية لعملاء خليجيين، فضلاً عن احتمال تقلص المساعدات والاستثمارات الخليجية التي كان يُعوّل عليها في مرحلة ما بعد الحرب.

لكن المفارقة أن هذه المخاطر كان يمكن، نظرياً، أن تقابلها فرص ظرفية. لو أن لبنان أنجز الحد الأدنى من الإصلاحات التي طال انتظارها، فلو عولجت أزمة الانهيار المالي المستمرة منذ عام 2019، ونفّذ قرار حصرية السلاح، لكان ممكناً الترويج للبنان بوصفه وجهة أكثر استقراراً لاستثمارات تبحث عن توزيع المخاطر. وربما كان بعض اللبنانيين والخليجيين سيكدرون في نقل جزء من أموالهم أو أعمالهم إليه، ولو مؤقتاً، إلى حين انحسار المخاطر في المنطقة.

لكن كيف يمكن إقناع مستثمر بإيداع أمواله في بلد لم يحسم مصير أموال مودعيه؟ وكيف يمكن إقناعه بالاستثمار في اقتصاد لم يستكمل إصلاحاته الأساسية، فيما لا تزال الدولة عاجزة عن بسط سلطتها كاملة على قرار الحرب والسلام؟

هكذا، يبدو أن لبنان قد يواجه المعادلة الأكثر سوءاً: أن يتحمل الأضرار الناجمة عن اضطراب اقتصادات الخليج من دون أن يكون مؤهلاً لجذب جزء من الأموال والأنشطة التي قد تبحث عن ملاذ بديل. وبذلك يتحقّل لبلد خسائر الحرب، ولا يستفيد من الفرص التي تولها الحروب في هذه الحالات.

النتيجة المحتملة لما يجري في الخليج ليست مجرد تباطؤ اقتصادي عابر، بل مزيد من الضغط على المؤسسات والشركات، وتراجع فرص العمل، وتآكل القدرة الشرائية للمواطنين، مع مخاطر إضافية على الاستقرار النقدي إذا تفاقمت الضغوط المالية.

في لبنان، لا نحتاج دائماً إلى أزمة جديدة كي نتعثر؛ يكفي أحياناً أن تأتي أزمة خارجية، فنكتشف مجدداً أن الفرص التي كان يمكن أن تخفّف خسائراً قد أهدرت سلفاً، بفضل براعتنا الاستثنائية في تأجيل المعالجات، وفي مقدمها أزمة الانهيار لإعادة الروح الى النظام المالي قبل فوات الأوان.



باتريسيا جلد

لم تستعد أسعار الشقق السكنية في لبنان زخمها بعد انحدارها بعيد الأزمة المالية، إذ لم تشهد ارتفاعاً موحّداً في جميع المناطق؛ فالسعر يتفاوت بحسب المنطقة والمساحة وعمر البناء... وتشير بيانات أسعار العرض بحسب مصرف الإسكان، والمنشورة خلال الفترة الممتدة من حزيران إلى آب 2026، إلى أن السعر الواسطي المطلوب للشقق المعروضة للبيع في لبنان بلغ نحو 1,212 دولاراً للمتر المربع، مع تفاوت واضح بين بيروت ومناطق أخرى، وهذه أسعار معلّنة في الإعلانات وليست بالضرورة أسعار البيع النهائية؛ لذلك من الأدق القول إن السوق يشهد تفاوتاً وتبدّلات بحسب المنطقة، لا ارتفاعاً عاماً مؤكّداً في كل لبنان، خصوصاً في ظلّ عدم وجود عروض في القروض السكنية من المصارف كما كان عليه الوضع قبل الأزمة. مصرف الإسكان خرق هذا الوضع بحذر وتمكّن من الاحتصال على تمويل بل من مصادر داخلية وخارجية. أبرزها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في الكويت، الذي مَوّل المصرف عبر قروض مباشرة مخصّصة لدعم القروض السكنية.



لحدّ: البدء بمنح قروض المؤسسة العامة للإسكان مطلع العام المقبل

الممنوحة من قبله نحو 1,300 قرض، بقيمة إجمالية تقارب 90 مليون دولار أميركي من أصل مبلغ 165 مليون دولار مخصّصة من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ويواصل مصرف الإسكان العمل ضمن التمويل المتاح له، مع إعطاء الأولوية للقروض الموجهة إلى ذوي الدخل المحدود والمتوسط، وفق الشروط والمعايير المعمّدة. ولا يمكن، كما أوضح رئيس مجلس الإدارة المدير العام لمصرف الإسكان أنطون حبيب لـ«نداء الوطن»، «تحديد عدد القروض التي سُمّح في المرحلة المقبلة بدقّة إلا في ضوء الدفعات التمويلية المتاحة، وحجم الطلبات المستوفية للشروط، وسرعة إنجاز الملفات». فالسقف الأقصى لقرضي الشراء والبناء يبلغ 100 ألف دولار، والسقف الأقصى لقرض الترميم 50 ألف دولار، فيما خُفّضت الفائدة السنوية على القروض الممّولة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي إلى 5.75% اعتباراً من 1 تموز 2026.

ردم الفجوة السكنية

في ما يتعلق بقدرة هذه القروض على سدّ الفجوة السكنية الموجودة في البلاد، قال حبيب إن «تحديد الفجوة السكنية

بدقّة يحتاج إلى دراسة وطنية حديثة تشمل عدد الأسر التي لا تملك مسكناً ملائماً، ومستويات الدخل، وكلفة الشقق والإيجارات، والقدرة على تسديد الأقساط، إضافة إلى التوزّع الجغرافي رقم شامل لحجم الطلب الوطني من دون الاستناد إلى دراسة موحّدة ومحدّثة بهذا المستوى». وحول قدرة مصرف الإسكان السنوية، فهي مرتبطة أساساً بحجم التمويل الذي يتوافر له وبشروط كل برنامج تمويلي، وليس بعدد الطلبات وحده، لذلك قد يكون الطلب أكبر بكثير من القدرة التمويلية المتاحة، ومن هنا تبرز أهمية توسيع مصادر التمويل واستمرار التعاون مع الصناديق والمؤسسات العربية والدولية.

قيمة القروض المطلوبة

حول قيمة القروض التي تحتاجها الطبقة المتوسطة من السوق في لبنان لشراء شقق، لا توجد قيمة موحدة تناسب جميع الأسر؛ لأن الحاجة تختلف بحسب المنطقة ومساحة الشقة وعدد أفراد الأسرة ومقدار الدفعة الأولى التي تستطيع تأمينها. لكن من واقع طبيعة السوق، يعتبر حبيب «أن قرضاً ضمن نطاق 60 ألفاً إلى 100 ألف دولار قد يشكل مساهمة أساسية لعدد من الأسر من ذوي الدخل المتوسط، ولا سيما عند شراء شقق متوسطة المساحة خارج المناطق الأعلى كلفة». وقد لا يكفي هذا المبلغ لشراء شقة في بعض أحياء بيروت أو المناطق ذات الأسعار المرتفعة.

من هنا، يتوجّه حالياً مصرف الإسكان لتمويل قروض بناء «مسكن مسبق الصنع وجاهز للتركيب» (PREFABRIQUE) لإنشاء وحدات سكنية

سكنية لمنزل تقليدي، مع الحرص على المحافظة على البيئة والمساهمة في التكيّف مع التغيرات المناخية. وهذا النطاق هو تقديري لتوضيح حجم الحاجة وليس نتيجة دراسة إحصائية شاملة». ويضيف حبيب أن «قدرة الأسرة على تحقّل القرض لا تُفاس بقيمة القرض فقط، بل بمدخلوها المنتظم، والدفعة الأولى، ومقدار القسط نسبةً إلى دخلها، وكلفة المعيشة وسائر التزاماتها، لذلك يبقى سقف

القرض خاضعاً لشروط البرنامج والقدرة على السداد والتقييم الائتماني». **تداعيات اقتصادية خجولة** تُؤدّي القروض السكنية الممنوحة من مصرف الإسكان دوراً مهماً في تحريك جزء من السوق، لكن لا ينبغي المبالغة في أثر قروض مصرف الاسكان على السوق ككل، إذ إن حجم التمويل السكني سيبقى محدوداً مقارنة بحجم الحاجة الوطنية، كما تتأثّر الحركة العقارية بعوامل أخرى، منها القدرة الشرائية، وتوافر التمويل طويل الأجل، والأسعار المطلوبة، والظروف الاقتصادية

وحدات سكنية جديدة، أو ترميم منازل لجعلها لائقة للسكن، وتدعم الطلب على الوحدات الملائمة لمستويات دخل المستفيدين. لكن لا ينبغي المبالغة في أثر قروض مصرف الاسكان على السوق ككل، إذ إن حجم التمويل السكني سيبقى محدوداً مقارنة بحجم الحاجة الوطنية، كما تتأثّر الحركة العقارية بعوامل أخرى، منها القدرة الشرائية، وتوافر التمويل طويل الأجل، والأسعار المطلوبة، والظروف الاقتصادية

والأمنية، وثقة المشتريين. من هنا، لا يختلف اثنان على أن قروض مصرف الإسكان حرّكت المياه الراكدة؛ إذ دعمت الحركة العقالية بحسب حبيب، وأتاحَت فرصاً فعّلية لشريحة من المواطنين، لكنها وحدها لا تكفي لإحداث انتعاش شامل ومستدام في القطاع. لذلك يجب توسيع التمويل السكني، وزيادة المعروض من الشقق الملائمة، وحصول تنسيق أوسع ضمن سياسة إسكانية وطنية تحرك الاقتصاد ككلّ.



حبيب: الطلب أكبر بكثير من القدرة التمويلية المتاحة

اعلانات رسمية

اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان،
رئيس القلم
رأغب شحادي

اعلان من امانة السجل العقاري في
كسروان

طلب ايليان سركيس عبد الاحد وكالة اميل اميل أنطون سند تمليك بدل عن بتاريخ 2/10/2026 قسم 235 والعقار 3823 قسم 10 بلوك 85 من منطقة غزير. للمعترض 15 يوم للمراجعة
امين السجل العقاري ندين الحصري

اعلان من امانة السجل العقاري في
كسروان

طلب الآن نزيه ليشع الخوري وكيل باتريك جرجس عقيقي بالأصالة عن نفسه وعن الحصّة الارثية العائدة له من المرحومة فيولت شكري ابي عبد الله للعقار 374 من منطقة كفرديبان. للمعترض 15 يوم للمراجعة
امين السجل العقاري ندين الحصري

اعلان من امانة السجل العقاري في
كسروان

طلب رنا فزحيا سعادة سند تمليك بدل عن صانع للعقار 3058 من منطقة مبريوبا. للمعترض 15 يوم للمراجعة
امين السجل العقاري ندين الحصري

مالك العقار 324/4 وطى المروج سندي تمليك بدل عن صانع بإسم المالكين. للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
امين السجل العقاري ليليان داغر

اعلان قضائي
قررت محكمة الغرفة الابتدائية الاولى في البقاع/ زحلة برئاسة القاضي خليل غصن بتاريخ 2/10/2026 نشر الاعلان التالي: تقدم المستدعين سمير محمد الدرياني واحمد محمد الدرياني بوكالة المحامي شعلان سليمان باستدعاء سجل برقم 95/2026 تاريخ 1/10/2026 وطلب استناداً الى احكام المادة / 512/ أ.م. شطب اشارة تأمين جبري بموجب قرار رئيس اجراء البقاع رقم 13 تاريخ 28/3/1938 من المدين موسى عبد الله الهراوي وان قيمة التأمين منه وخمسة وستون ليرة مصرية والمسجلة برقم يومي 398 تاريخ 28/3/1938 عن صحائف العقارات رقم / 464/ و / 477/ و / 479/ و / 505/ و / 508/ و / 551/ و / 586/ و / 593/ و / 594/ من منطقة نجا العقارية الذي يملك فيهم المستدعين اسمهاً موضحاً بأنه تعذر وجود ملف الدعوى. فعلى من لديه اعتراض أو ملاحظات على المروج ووكيلة وارطوهي موسيس عشرين يوماً إلى قلم المحكمة في زحلة

صانع بإسم المالك.
مرفق فريدناند صفال سوري الجنسية امين السجل العقاري ليليان داغر

إعلان
من امانة السجل العقاري في المتن طلب شادي جورج ضو وكيل اسكندر وبول جوزف برخش مالكي العقار 6/1496 البوشرية مناصفة سندي تمليك بدل عن صانع بإسم المالكين. للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
امين السجل العقاري ليليان داغر

إعلان
من امانة السجل العقاري في المتن طلبت زوفينار اشرانيك هركيان وريثة اشرانيك قهر بت هركيان احد وريثة ماكروهي صكاك اونجيان مالكة العقار 2741 برج حمود سند تمليك بدل عن صانع بإسم المالكه. للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
امين السجل العقاري ليليان داغر

إعلان
من امانة السجل العقاري في المتن طلبت ليليان الياس الاسمر وكالة انطوان شفيق ناصيف مالك العقار 324/5 وطى المروج ووكيلة وارطوهي موسيس جراجيان احد وريثة بولس شفيق ناصيف

طلب المحامي فادي جان جولخ وكيل يوركي فريدناند صفال سوري الجنسية مالك العقار 1876 بكفيا سند تمليك بدل عن صانع بإسم المالك. للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
امين السجل العقاري ليليان داغر

إعلان
من امانة السجل العقاري في المتن طلب سامر فارس بو عنق وكيل صلاح وديع الشمالي المالك في العقار 1382 انطلياس سند تمليك بدل عن صانع بإسم المالك. للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
امين السجل العقاري مايكل حديشتي

إعلان
من امانة السجل العقاري في المتن طلب مالك على اموز مالك العقار رقم 264 القسم 11 بلوك B الجديدة سند تمليك بدل عن صانع بإسمه. للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
امين السجل العقاري ليليان داغر

إعلان
من امانة السجل العقاري في المتن طلب شريل يوسف ناصيف وكيل بشاره طلب ناصيف مالك العقار 149 القسم 5 بلوك E برج حمود سند تمليك بدل عن

اعلان من امانة السجل العقاري في راشيا
طلب نجيب و فايز شمس ناجي شهادات قيد بدل عن ضابع للمورث شمس اسعد ناجي للعقارات 782- 2942- 3602-4982- 5521 من منطقة راشيا الوادي العقارية للمعترض المراجعة خلال 15 يوما
امين السجل العقاري في راشيا نور ابو سعده

إعلان
من امانة السجل العقاري في المتن طلبت رغد زسلان قاسم وكالة عايد مهحود سلوم وكالة شحاده اسماعيل سلوم المالك في العقار / 642/ الدكونة سند تمليك بدل عن صانع بحصة المالك. للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
امين السجل العقاري مايكل حديشتي

إعلان
من امانة السجل العقاري في المتن طلبت رتا الياس قسطنطين وكالة ميلاد سلامي الهير مالك العقار 312/8 مزهر سند تمليك بدل عن صانع بإسم المالك. للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
امين السجل العقاري ليليان داغر

إعلان
من امانة السجل العقاري في المتن

شهادة: التحوّل الرقمي مشروع وطني لتطوير الدولة والاقتصاد

ولافتاً إلى أن «الاقتصاد الرقمي البشريّة، وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال». وأوضح أن «وزارة الدولة لشؤون التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي تعمل على المساهمة في بناء الجمهورية الرقمية، من خلال تطوير الخدمات العامة، ودعم الشركات الناشئة، واستقطاب الاستثمارات، وتعزيز قدرة الشركات اللبنانية على المنافسة في الأسواق الإقليمية والدولية»، مشيراً إلى «أهمية تحويل الكفاءات اللبنانية إلى مصدر قوة للاقتصاد الوطني، وتوفير فرص حقيقية للشباب للعمل والابتكار داخل لبنان»،

العلمي، وتطوير القدرات البشرية، وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال». وأوضح أن «وزارة الدولة لشؤون التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي تعمل على المساهمة في بناء الجمهورية الرقمية، من خلال تطوير الخدمات العامة، ودعم الشركات الناشئة، واستقطاب الاستثمارات، وتعزيز قدرة الشركات اللبنانية على المنافسة في الأسواق الإقليمية والدولية»، مشيراً إلى «أهمية تحويل الكفاءات اللبنانية إلى مصدر قوة للاقتصاد الوطني، وتوفير فرص حقيقية للشباب للعمل والابتكار داخل لبنان»،

العلمي، وتطوير القدرات البشرية، وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال». وأوضح أن «وزارة الدولة لشؤون التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي تعمل على المساهمة في بناء الجمهورية الرقمية، من خلال تطوير الخدمات العامة، ودعم الشركات الناشئة، واستقطاب الاستثمارات، وتعزيز قدرة الشركات اللبنانية على المنافسة في الأسواق الإقليمية والدولية»، مشيراً إلى «أهمية تحويل الكفاءات اللبنانية إلى مصدر قوة للاقتصاد الوطني، وتوفير فرص حقيقية للشباب للعمل والابتكار داخل لبنان»،

أكد وزير المهجرين ووزير الدولة لشؤون التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي كمال شحادة أن «التحوّل الرقمي يشكل جزءاً من مشروع وطني متكامل لتطوير الدولة والاقتصاد، وتعزيز القدرة على مواكبة التحوّلات العالمية، وخلق فرص جديدة للنمو والاستثمار وتوفير فرص عمل مستدامة للشباب اللبناني». كلام شحادة جاء خلال مشاركته في افتتاح المؤتمر الدولي للحوسبة الذكية وتقنيات الجيل المقبل (ICONET26).

وشدّد على أن «لبنان سيكون جزءاً فاعلاً في الثورة التكنولوجية، من خلال الاستثمار في المعرفة والبحث

فرنسا... هل تُطفئ أوهام الاندماج أنوار الجمهورية؟



لا يفوّت المهاجرون فرصة للتعبير عن كراهيتهم تجاه الغرب (روبنرز)

ليحملوا بالحصول عليها في بلادهم الأم. لا تقتصر مسؤولية الفوضى التي تشهدها فرنسا على المهاجرين الشرقيين والأفارقة والمتحذرين منهم، إذ يلعب اليسار الفرنسي المتطرف تياراته المختلفة دورًا بارزًا في هذا الصدد، وفي مقدمتها حزب «فرنسا الأبية» بزعامة المرشح لانتخابات الرئاسة جان لوك ميلانشون. ويعود ذلك إلى اعتقاد اليساريين الراديكاليين بأنهم يستطيعون استغلال كره مهاجري دول العالم الثالث للأنظمة السياسية

أعمال شغب وتخريب وسطو على المحال التجارية، فضلًا عن الاعتداء على أملاك خاصة وعناصر الأمن والشرطة والمواطنين الرافضين لغوغائيتهم. كما لا يقدر هؤلاء الخدمات المجانية التي تقدمها لهم الدولة، رغم أن مساهمتهم في دفع الضرائب أقل بكثير من مساهمة باقي الفرنسيين. وجهت مشاهد حرق المدارس وتكسيروها والاعتداء على العاملين فيها الجحود الذي يكّنه مهاجرو دول العالم الثالث والأجيال المتحدرة منهم للدولة الفرنسية التي قدّمت لهم أموزًا لم يكونوا

والأفارقة من الأجيال الثانية والثالثة والرابعة، في كلّ فرصة تسنح لهم، الفشل الذريع لهذه النظرية. فقد تبين بكلّ بساطة أن هناك بعض الحضارات التي تتناقض جذريًا مع الحضارة الغربية، ما يجعل من عملية اندماج المهاجرين المنتمين إلى تلك الحضارات في الغرب أمرًا شبه مستحيل. لا يقدر المهاجرون من دول العالم الثالث والأجيال المتحدرة منهم الحريات الفردية التي ينعمون بها في فرنسا والغرب، فهم يستغلون القدرة على التظاهر والتعبير عن الرأي بحرية من أجل ارتكاب

أنطونيوزق

استفاق الفرنسيون صباح أمس على نتائج سياسات الهجرة والاندماج الأيديولوجية المدقمة التي انتهجتها النخب السياسية والأكاديمية الفرنسية على مدى عقود. فقد شهدت المدن الكبرى في أنحاء البلاد يوم السبت أعمال تخريب وشغب وعنف ونهب واسعة النطاق تحت ذريعة الاحتجاج على الأوضاع المعيشية والاقتصاد المصري. فأمن مضيق وأحوال المدارس الرسمية، ما أسفر عن خسائر تُقدّر بمئات الملايين من الدولارات، إن لم نحلّ المليارات. كالعادة، كان المهاجرون من أفريقيا والشرق الأوسط والأجيال المتحدرة منهم، إلى جانب «الأغبياء المفيدين» من اليسار المتطرف، المحركين الرئيسيين للشغب الفوقاني. ففي كلّ مرة تخرج تظاهرات سلمية تحمل مطالب مشروعة، يستغلّها هؤلاء لإفراغ مكنونات قلوبهم

المتملّة بالكراهية الدينية والعرقية والثقافية تجاه الغرب عمومًا وفرنسا خصوصًا. تعود المأساة التي تعيشها «بلاد الأنوار» إلى نظرية «المجتمع المتعدد الثقافات» التي قضت بالسماح لملايين المهاجرين من دول العالم الثالث بالمجيء إلى فرنسا، على أساس أن جميع البشر حول العالم يتوقون إلى مبادئ الثورة الفرنسية، ما يعني أنه يمكن نظريًا دمج أي شخص في المجتمع الفرنسي مهما كانت الثقافة التي ترثي عليها. لكن ثبتت الأعمال الغوغائية التي يقوم بها المهاجرون الشرقيين وأوسطيون

«أنصار الله»، ويضيق مساحة توظيف طهران للمأساة اليمنية. ونستند حسابات القاهرة أيضًا إلى خسائر اقتصادية ملموسة. فقد هبطت إيرادات قناة السويس من 10.250 مليارات دولار عام 2023 إلى 3.991 مليارات عام 2024، بفارق يقارب 6.259 مليارات دولار، ونسبة انخفاض بلغت نحو 61 في المئة. وتقدّم هذه الأرقام مقياسًا لحجم الضرر الذي تلحقه اضطرابات البحر الأحمر بالاقتصاد المصري. فأمن مضيق باب المندب يتصل مباشرة بحركة التجارة وتدفق العملات الأجنبية، ويغدو تأمين الملاحة حماية لمورد وطني أساسي.

ومن باب المندب إلى مضيق هرمز، تتضح مكانة الممرّات البحرية في أدوات الضغط العسكري من موقع إقليمي أكثر تماسكًا، وتمنح مساعي التسوية سندانًا صلبًا. وتزداد فاعلية هذا الدور بقدرته على مخاطبة اليمنيين ومصلحهم. وكلّ تقدّم في هذا الاتجاه يعقّق الفصل بين مصالح اليمن ومشروع جماعة

المشاركة في ترتيبات أوسع. وبذلك، قد تتشكل حول أمن السعودية دوائر إسناد متقاطعة تتجاوز إطار العضوية في اتفاق واحد.

ويعرّز هذا التوجّه البُعد العربي التصدي للأخطار التي تهدّدها، ضاق هامش تصوير طهران للصراع بوصفه مواجهة مع قوى خارجية. وتبرز الشراكة المصرية - السعودية ما تفرّضه الهجمات الحوثية من كلفة على دول عربية ومصالح شعوبها، كما تعرّز قدرة الرياض على مواجهة الضغط العسكري من موقع إقليمي أكثر تماسكًا، وتمنح مساعي التسوية سندانًا صلبًا. وتزداد فاعلية هذا الدور بقدرته على مخاطبة اليمنيين ومصلحهم. وكلّ تقدّم في هذا الاتجاه يعقّق الفصل بين مصالح اليمن ومشروع جماعة

تلتقي مصالح القاهرة والرياض في مواجهة تهديد يطاول أمن المملكة وممرّات التجارة

يمكن ضبط نطاقها، فيما ينطوي الانخراط البرّي المفتوح داخل اليمن على مخاطر استنزاف واسعة. ويمكن أن تتحدّد قيمة أي مشاركة مصرية بحسن توظيف القدرات الاستخباراتية والبحرية والدفاعية، وربط أي توسع بمهمة واضحة وحدود معلومة. وقد يُسهّم هذا الإسناد في تخفيف الضغط على المملكة وتوسيع قدرتها على دعم الحكومة اليمنية، مع بقاء الحسم محكومًا بتعقيدات الميدان وتوازناته.

ويكتسب الاستعداد المصري للتحرك دلالة إضافية في ظلّ بقاء القاهرة خارج «حلف مكة» الذي يجمع السعودية وباكستان وتركيا، مع دراستها إمكان الانضمام إليه، فالعلاقات الثنائية تبيح لها بناء التزام دفاعي عن الأراضي السعودية وتأمين الملاحة يتيحان تحديدهم مهام

بقراره تقديم «كافة أشكال الدعم اللازمة والممكنة للمملكة العربية السعودية الشقيقة للدفاع عن أمنها واستقرارها، ومون مقرّاتها وسلامة أراضيها والمقدّسات الإسلامية»، يضع مجلس الدفاع الوطني المصري ثقل القاهرة إلى جانب الرياض في لحظة خرق فيها الهجمات الحوثية الخطوط الحمر. فالاستهداف المتكرر للمطارات والمنشآت النفطية، بالتزامن مع تهديد الملاحة، يطاول ركائز الاستقرار الإقليمي. ويستحضر هذا الموقف المفصلي تعهّد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي عام 2016 بأن يكون الجيش المصري على «مسافة السكّة» للدفاع عن أشقائه في الخليج إذا تعرّضوا لتهديد مباشر، مؤكّدًا أنه «جيش كلّ العرب». ويحمل القرار الصادر أمس، رسالة حازمة إلى الحوثيين ورجالهم في طهران مفادها أنّ أمن السعودية من أمن مصر، وتهديد شرايين التجارة يمتش مصالحهما معًا. وكلّما وسّعت طهران والحوثيون دائرة الاعتداء، ازدادت دوافع مصر للتحرك عسكريًا دعمًا للمملكة.

تتبع أهمية الموقف من إضفاء طابع مؤسسي على الاستعداد المصري للتحرك في هذه الجولة من التصعيد. فطلب السيسي تفويضًا برلمانيًا يفتح أمام التعهّد السياسي مسارا للتنفيذ، فيما أرجى التصويت إلى اليوم لاستكمال المناقشات. ويبقى تقديم الدعم العسكري مرتبطًا بطلب سعودي، وتطلّ طبيعته وحدوده رهن ما يُتفق عليه بين البلدين. وتمنح هذه المسافة بين إعلان الاستعداد وتحديد التنفيذ القاهرة مرونة في اختيار أدواتها، وتدفع خصوصها إلى احتساب احتمال المشاركة المصرية. أمّا الأثر الرعدي لهذا التعهّد، فيتوقف على حجم الإسناد وسرعته وقدرته على الحدّ من التهديد. تستحضر الخطوة تجربة شمال اليمن في ستينيات القرن الماضي، حين ساندت مصر، بقيادة جمال عبد الناصر،



يكتسب الاستعداد المصري للتحرك دلالة إضافية في ظلّ بقاء القاهرة خارج «حلف مكة الدفاعي» (روبنرز)

ترامب يُلقي بثقل واشنطن في معركة «بيبي»

عن جميع الرهائن الإسرائيليين لدى «حماس» في قطاع غزة. كذلك، يعي الإسرائيليون أهمية العلاقة مع واشنطن ودورها الحيوي في أمن بلادهم القومي. لذلك، يشكل الدعم الأميركي الصريح لنتنياهو وتهديد ترامب بعدم التعامل مع قائد غيره حافزًا مهمًا للكثير من الإسرائيليين، خصوصًا المستقلين منهم، للتصويت لـ «بيبي». كما يمكن أن يؤدي ترامب دورًا مهمًا في مرحلة تأليف الحكومة بعد الانتخابات، إذ يستطيع ممارسة ضغوط على المعارضة لإعادة نتنياهو إلى رئاسة الحكومة، في حال لم ينجح مع حلفائه في تشكيل حكومة

تتألّف من 61 نائبًا من أصل 120. وسارع نتنياهو إلى شكر ترامب على «دعمه الهائل» له، قائلاً: «أنجزنا معًا أمورًا استثنائية. فقد سحقتنا إيران، وسحقنا المحور الإيراني، وأبعدنا التهديد المباشر» المتمثّل في البرنامج النووي الإيراني. وأكّد أنّ «شراكتنا... ستواصل بهدف القضاء على التهديد الإيراني خلال العامين المقبلين، أو ربما في وقت أقرب»، داعيًا النخبين إلى «الاستماع» إلى ترامب. في المقابل، عبّر أيزنكوت عن إعجابه بالرئيس الأميركي، لكنّه شدّد على أنّ «إسرائيل دولة ديموقراطية، والإسرائيليون وحدهم بمكثهم اختياراً عنهم».

يتمتّع بـ «علاقة جيّدة»، وأنهما «سيواصلان العمل معًا بنجاح» إذا أعيد انتخابه. وعندما سُئل ترامب عما إذا كان يستطيع العمل مع زعيم إسرائيلي آخر، أجاب: «ربما أفضل، وربما لا أفضل. من يريد المجازفة بذلك؟».

يُمثّل تأييد ترامب لنتنياهو جرعة دعم سياسي كان الأخير يأملش الحاجة إليها، في ظلّ المعركة الانتخابية المتقاربة النتائج التي يخوضها في مواجهة قائد الأركان الأسبق غادي أيزنكوت. ويحظى ترامب بنسبة تأييد مرتفعة في إسرائيل بسبب حزمه في

المواجهة مع إيران ووعايته لاتفاق الذي أفضى إلى الإفراج

اقتحم الرئيس الأميركي دونالد ترامب أمس حملة الانتخابات التشريعية الإسرائيلية بإعلان مدوّ من شأنه أن يغيّر حسابات الكثير من الإسرائيليين قبل التصويت المقرّر في 27 من الشهر الحالي. فقد أعلن الرئيس الجمهوري دعمه «الكامل والمطلق» لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في مسعاه إلى الحفاظ على منصبه، محذّرًا الإسرائيليين من أنّ اختيارهم قائدًا غير «بيبي» قد يؤدّي إلى انسحاب أميركا من المواجهة مع إيران. وحقّقًا، أوضح ترامب أنّه كان ينوي تأييد نتنياهو من الأساس، لكنّه فضّل آآ يعلن ذلك مبكرًا، لافتًا إلى أنّه يؤيّد لأنهما

الفوضى عزّزت أكثر حظوظ مرشحة اليمين الحازم للرئاسة مارين لوبن

صوت الحق والحقيقة

ندوة حول رائدة الأوبرا اللبنانية ساميا ساندري



ساميا ساندري

برعاية وزارة الثقافة، وتحيّة لمغنية الأوبرا اللبنانية الرائدة ساميا ساندري (1934-2025)، تُعقد عند الساعة 6:00 من مساء اليوم الإثنين 19 تشرين الأول 2026، في «المكتبة الوطنية» - الصنائع، بيروت، ندوة بعنوان: «ساميا ساندري... مغنية الأوبرا الرائدة في العصر الذهبي للبنان». وتُثبت خلالها نماذج من أغانيها الكلاسيكية وأدائها الأوبرالي، وتُعرض صور أرشيفية من حفلاتها وحياتها الفنية، كما تُسلّط الضوء على سيرتها ابتها، الخبيرة في الموسيقى والكاتبة سيلفيا مخيبر، التي وضعت كتابًا بعنوان «Samia Sandri: la voix» صدر عن منشورات «Geuthner» مطلع سنة 2025، ضمن سلسلة Figures musicales du

Liban. اشتهرت ساميا ساندري في خمسينيات وستينيات القرن العشرين كمغنية أوبرا، وسعت إلى جعل الغناء الأوبرالي مناخًا أمام عموم اللبنانيين. وكانت أيضًا أستاذة في «المعهد الوطني العالي للموسيقى - الكونسرفتوار»، وواضعة دراسات وأبحاث أكاديمية فنية وعلمية في مجال الصوت، كما أطلقت تقنية «العلاج الصوتي». هي ابنة الكاتب يوسف الحاج،

وشقيقة الفيلسوف كمال الحاج. وُلدت في بلدة الشبانية (قضاء بعبدا)، حيث اختيرت صوتها وتَرَدَّد صدها بين أشجار الصنوبر وفي الغابات المحيطة بمنزلها الولدي. أنقت دراساتها الفنية بين لبنان وأوروبا، وأحيت حفلات بعدما اعتمدت اسمها الفني ساميا ساندري. تزوجت من الصحافي فريد مخيبر، وعادت إلى الإقامة في لبنان

سنة 1955 بعدما لامست حلم العالمية. هنا، سعت إلى تقريب فن الأوبرا من اللبنانيين، وقدمت في «تلفزيون لبنان والمشرق» سنة 1963 أمسية أوبرالية للمرة الأولى في التلفزيون اللبناني، غنّت خلالها مقطوعات من أوبرا «Lucia di Lammermoor» الإيطالية لـ Gaetano Donizetti. تزوجت لاحقًا، نالت دكتوراه دولة من فرنسا، حيث قدّمت أطروحة

نداء الوطن

السنة الثامنة | العدد 1991 | الإثنين 19 تشرين الأول 2026

المعنى يكمن في قلب الفوضى

د. رندة طباع

قد يُقال إنّ الخلق وُلد من فوضى كونية، فكيف ثُولد الروح البشرية؟ أهي الفوضى التي تعيد خلقها من رمادها، وتمنحها معنى جديدًا، أم أنّ الصمت هو ما يجتاح مسرح الحياة، فيترك الإنسان وحيدًا أمام أسئلته؟

ما الفوضى؟ أهي فوضى الكلمات حين تتزاحم فلا تجد طريقها إلى البوح، أم فوضى الأفكار حين تتنازعنا الاحتمالات؟ أم هي ذلك الجمع الإنساني من حولنا، الذي يملأ المكان ويضاعف شعورنا بالوحدة وسط المعمة؟ وشَتان بين فوضى الفكر وفوضى البشر؛ فالأولى قد توظف فينا بصيرة، أمّا الثانية فقد تُععب الروح حين لا نجد بين الوجوه من يصغي حقًا.

حين نتجاثر الذهن دواوين من التساؤلات، ويقع الإنسان في دوامة التفكير المفرط، نَظَنّ أنّنا تائهون. لكنّ بعض التيه ليس ضياعًا خالصًا؛ قد يكون عبورًا شاقًّا نحو الذات. فمن غزارة التأملات يولد الإبداع، وعلى أطلال تأوهات النفس تتشكل المعاني التي لم تكن لنراها في أيام الطمأنينة. أحيانًا لا تكشف لنا الحياة حقيقتها إلا بعدما تركت تزيّينا للأشياء.

لعلّ هذه المعاني تنبع من تاريخ عشنا: من نضالات تركت فينا حذرًا، ومن خيبات جعلتنا نراجع أفكارنا وأحاسيسنا. أضعنا أنفسنا بين ما تميّنته وما حدث، وبين ما كان ينبغي أن يكون وما استطعنا احتماله. ثم، في قلب المعمة، بدأنا ننظر بعمق أكبر؛ لا لنرى ما حدث فحسب، بل لنفهم ما تركه فينا.

وهكذا قد يتحوّل الضياع إلى وعي، والوعي إلى قرار مصيريّ بعيد رسم الطريق. لا لأنّ الجراح كانت جميلة، بل لأننا تعلمنا أن نصغي إلى ما كشفتته فينا. عندها تصبح فوضى الفكر وضوحًا يولد ببطء، ويخفت ضجيج العالم من حولنا. فالمعنى لا يمحو الفوضى دائمًا؛ أحيانًا يعلمنا كيف نبحرها، وكيف نلتقط من بين حطامها جزءًا من أرواحنا، ثم نبداً من جديد.

ولعلّ أعمق ما تمنحنا إياه الفوضى أنّها تجرّدنا من يقين مستعار، وتضعنا أمام حقيقتنا بلا زينة. هناك، حيث تتساقط الإيجابيات الجاهزة، نتعلم أن نختار ما يشبهنا، وأن نصنع من هشاشتنا بدايةً لأهزمة. وهذا شكل آخر من النجاة.

نداء الوطن

الإثنين 19 تشرين الأول 2026 | العدد 1991 | السنة الثامنة

د. زهيدة درويش جبور

في زمن كالذي نعيشه، حيث الحروب والمآسي وسقوط القيم وتبلّد الضمير الإنساني، لا نستغرب أن يمتشق عقل العويط قلمه كالخنجر، ويغرسه في جسد هذا العصر، ليكتب مرثية الإنسان، بل مرثية الحضارة بأكملها.

«كحياة في الجحيم» (دار رياض الريس للكتب والنشر) يضع الناقد أمام تحدٍ حقيقي، فأنت لا تدخله من دون أن تكون لديك الجراءة على السقوط مع الشاعر في جحيم الذات والشعر والعالم، بل المصير الإنساني برقته. لكن من قلب هذا الجحيم تنبثق لغة جديدة، لا تشبه ما قبلها، حيث تكون الكلمة حضورًا حيًّا وكثيفًا ووارثًا في مناخ عامّ سمته انعدام الوزن والتشوّث والضياع، هي قصائد تحبس الأنفاس، وتجركك كالسيل الهادر، مكتوبة على إيقاعات الغضب والتمرد والكبرياء والفجعية، ووليدة معاناة روحية وجسدية في آن واحد، وتجربة تختبر العالم بالإحساس والإدراك والحواس. وهنا يكمن جوهر الأصالة، التي يمكن تعريفها بأنها الصدق مع الذات حتى حدّ الجرح

الأسود والدّم

ندخل الحيوان من بوابة قصيدة افتتاحية ترسم المعالم الأناسية للكون الشعري الذي يتشكل رويدًا رويدًا؛ قصيدة ثلّو أخرى، وفق بنية متماسكة ملوّنة بالأسود والدّم.

يسلمنا الشاعر، ونحن على العتبة، «مفتاح» القراءة: «هي لعنة/ هي حياتك/ وقصيدة»، معادلة ثلاثية تتماهى فيها الحياة بالقصيدة وباللعنة. كأن الشاعر يعلن عن البداية نسبة: عائلة من الشعراء والكتاب الملغوبين، أمثال رامبو وبودلير وأرتو والمعرّي وغيرهم. «خارج الجاذبية» عنوان معتز عن حالة من السقوط الحرّ يعيشها الشاعر، ومعه العالم من حوله. كل شيء متزعزع ومتخلخل، وحده الوحي الحزين ثابت، ضارب جذوره في ذات الشاعر الذي يطرح على نفسه الأسئلة الكبرى: سؤال الهوية، وسؤال المصير، مصير الشعر ومصير العالم، وسؤال المعنى.

تتأرجح الهوية بين حدّين: هوية شعرية رثيقية، متحوّلة وسرّية، لا تُفكّ الغائزها، كحال كل ما هو متسامٍ: «وأنت أنت/ ولسوف لن يصفك وصف». ولسوف لن يحصيلك كتاب حديث أو عتيق/ ولا عمر/ بل الشعر؛ وهوية ذاتية تتمثّل بالأنا الفردية، التي يحفر فيها الألم عميقًا حتى الموت: «ها هو قلبك ها هو قبرك».

الرؤيا أبوكاليتيكية، تذكر بلوحات الرسام الهولندي جيروم بوش، في القرن السادس عشر، حيث العفاريات والكائنات الغريبة والأشكال المرعبة، في إشارة إلى قوى الشرّ الكامنة في الإنسان.

وجه الحقيقة

في القصيدة-الماتهة، ما من

عقل العويط: الشعر طريقة للإقامة في الجحيم



يجبرنا عقل العويط على أن ننظر في وجه الحقيقة (صورة AI)

الجدار، ورأيت ما لا يُبصره العين، وسمعت ما لا يُقال ولا يُنطق به، لحظة رُثيقية تشعرك بنشوة لا تلبث أن تستفيق منها، ليدهمك من جديد الإحساس بالفرغ والعدم. خلاصة القول، تشكل مجموعة «كحياة في الجحيم» ملحمة سوداء، أو مرثية للذات والعالم والتاريخ، ولوحة مشهدة لخراب العيش في قلب الانهيار وفي خضمّ الكارثة.

أستاذة جامعية وناقدة أدبية

«كحياة في الجحيم» مرثية للذات والعالم والتاريخ

السفلاسفة والمتصوّفة والقدّيسين والمغامرين في سبر أسرار الفضاء، يحاول كلّ منهم، على طريقته، أن يدق أبواب المستحيل، فلا يجيبه إلا الصدى. يتحرّكون في فضاء الغمق، ويتقدّمون، لكن باتجاه العدم، كأن الفن ليس سوى وهم يصنّون على اعتباره حقيقة، لا لشيء إلا ليتمنّخوا من الاستمرار في المحاولة. يصبح الفن علة وجود، وإن ظلّ عاجزًا عن أن يمنحه معنى أو أن يحرّر الإنسان من مأساوية الشرط البشري. ولعلّ ذلك ما يفسّر تكرار «ن» و«لسوف لن»، لازمة في القصائد، إيداعًا بالفشل وانسداد الأفق.

يمرّ الموكب تباغًا أمام مشاهد، فيما يبقّى الشاعر ثابتًا في مكانه، ثابتًا في كيئوته، ثابتًا في مأساته: «وأنت أنت/ وها هو قلبك قبرك، وشاعرًا أنت وشاعرًا تكون».

أن تكون شاعرًا هو أن تجرّو على الإقامة خارج الحدار، وعلى البقاء في توتّر خالق، فلا تتركن إلى مستنقع تطلّمنّ فيه الحياة إلى نفسها. أن تكون لديك القدرة على الخروج من الزمن الأقفى الغريب، لتعيش تلك اللحظة الفريدة التي توهمك بأنك اخترقت

بوصلة، بل «نجمة دامية» يكمن سرّ التميّز في لغة الديوان: «ولسوف نضًا تكون بعد اختفاك»، بعد انسحابك إلى سود، و «سكين يحزّ نسيج الروح، يحزّ العنق»، و «حشرات» و «يدان» و «جردان» و «وئنة»، و «هلوسات» و «هذيانات».

تجتمّع فيه كل المعارف وجود كتاب جامع، هو «الكتاب» بالمطلق، الكتاب الأوحد الذي تجتمع فيه كل المعارف وشرق تنهشه الذئاب وتتنازعه متوحّش، يكون فيه البشر قرايين على مذابح آلهة المال والأسلحة الفتاكة.

لكنه يعرف، في الوقت نفسه، كيف يستخرج من القبح والعنف والربع الدهشة الشعرية، وهنا يكمن سرّ الإبداع. من قلب الفجعية والصوت والانكسار والخراب تصعد اللغة، يغيب «الكائن الميت» ليحضر النص، الكتابة محو لأننا واختار الموت،

يستخرج من القبح والعنف والرعب الدهشة الشعرية

فكرة الفن

في أحد نصوصه الشعرية، عبّر الشاعر الفرنسي ستيفان مالارميّ عن اعتقاده بإمكانية وجود كتاب جامع، هو «الكتاب» بالمطلق، الكتاب الأوحد الذي تجتمع فيه كل المعارف وشرق تنهشه الذئاب وتتنازعه متوحّش، يكون فيه البشر قرايين على مذابح آلهة المال والأسلحة الفتاكة. لكنه يعرف، في الوقت نفسه، كيف يستخرج من القبح والعنف والربع الدهشة الشعرية، وهنا يكمن سرّ الإبداع. من قلب الفجعية والصوت والانكسار والخراب تصعد اللغة، يغيب «الكائن الميت» ليحضر النص، الكتابة محو لأننا واختار للموت،

■ جان الفغالي

«أمن المقاومة»
ولغة الزمن البائد

غاضب «حزب الله» أن تقوم دورية من المباحث الجنائية بدهم مستودع أدوية بناءً لإشارة القضاء بطلب من وزير الصحة. عبّر عن هذا الغيظ بأن الدورية، في المنطقة التي تمت فيها المداخلة تخضع لترتيبات أمنية حرصًا على «أمن المقاومة»، وأن عملية الدهم تضع «أمن المقاومة» في خطر!

احترموا عقول اللبنانيين، لو تذرعتم بغير ذريعة «أمن المقاومة»، لكن كلامكم فيه شيء من الصدقية، لكن عن أي «أمن مقاومة» تتكلمون؟ هل دورية معلنة تشكّل خطرًا على «أمن المقاومة»؟ أين كان «أمن المقاومة» حين اغتيل السيد حسن نصرالله والسيد هاشم صفي الدين وفؤاد شكر وإبراهيم عقيل وسائر قيادات الصف الأول في «حزب الله»؟ أين كان «أمن المقاومة» حين استهدفت غرفة في أحد فنادق الروشة، وغرفة في أحد فنادق بعيدا وإحدى الشقق في مارتقلا في الحازمية؟

اعتراض «حزب الله» على عملية الدهم التي قامت بها دورية من المباحث الجنائية، لا علاقة له بـ«أمن المقاومة»، بل بالمسار الذي درج عليه «حزب الله» قبل الثامن من تشرين الأول 2023، تاريخ انخراطه في الإسناد الأول، ومفاده «أنا الدولة والدولة أنا». وفي سياق هذا المسار، تحولت مناطق نفوذ «الحزب» إلى مرتع لمل المخالفات: من مستودعات للبضائع المهربة، إلى مخازن للأسلحة على أنواعها وصولاً إلى المواد المتفجرة التي تستخدم في تجهيز العبوات الناسفة والسيارات المفخخة. لكن كل هذه المخابئ ثبت أنها كانت «تحت نظر» الموساد من خلال عملاء «الحزب» لدى ذاك الجهان، وتأكد ذلك في حجم الاختراق، فأين كان «أمن المقاومة»، حين تمّت كل هذه الاختراقات؟

إن «أمن المقاومة» بدلا من أن يُساءل، حري به أن يُساءل عن الخروقات التي نخرته والتي تسببت في كل الاغتيالات والتفجيرات التي استهدفت «حزب الله».

ثم، هل وظيفة «أمن المقاومة» حماية مستودعات لأدوية تحوم حولها علامات استفهام حدت بوزير الصحة، وهو محسوب على «حزب الله» إلى أن يطلب مصادرة محتوى المستودع؟

أين هذا الأداء من شعار الحزب «نحمي ونبني»؟

فهل تحوّل هذا الشعار إلى أن يحمي الحزب الفساد والمواد الفاسدة والممنوعات؟

وهل هذه هي وظيفة «أمن المقاومة»؟

طرابلس: أزمات تتفاقم
ووعود بلدية لا تنفّذ

الكلاب الشاردة تقتحم شوارع طرابلس

للمواقف والرقابة وتطبيق القوانين، يبقى السؤال عن الإجراءات التي يمكن أن تُتخذ هذه الفوضى وتُريح المدينة وأعصاب سكانها.

النفائات: الخشية من تكرار التجربة

أما أزمة النفائات، فتضع البلدية واتحاد بلديات الفيحاء أمام اختبار آخر، مع تجدد البحث عن إنشاء مطمر جديد يوفّر حلا مستدامًا للمدينة. لكنّ الخشية تكمن في أن يلقي هذا المشروع مصير مشروع الكلاب الشاردة، أو أن يتحوّل المطمر الجديد إلى قبلة موقوتة إضافية جاسمة على صدر المدينة، التي لم تعد بحاجة إلى قنابل موقوتة إضافية. كما أنه ليس من الواضح بالفعل بأن هذه البلدية ستقوم بتشغيل معمل الفرز بالطرق السليمة، لاسيما وأنها أقدمت على أفعال المعمل في السابق ومنعته عن العمل.

من الوعود إلى المحاسبة

لم تعد طرابلس بحاجة إلى مزيد من الوعود والتصريحات، بل إلى قرارات تنفّذ ونتائج تُحاسب عليها الجهات المعنية. فالبلدية واتحاد بلديات الفيحاء مطالبان اليوم بتقديم إجابات واضحة عما أنجز وما بقي حبرًا على ورق، لأن استمرار الأزمات لم يعد يُبرّر بالتأخير أو الوعود. فإما أن تتحوّل التعهدات إلى إنجازات على الأرض، وإما أن يتحمّل المسؤولون مسؤولية إخفاقهم أمام المدينة وأهلها.

عن أسباب التأخير، وما نُفّذ فعلا، ومتى تظهر النتائج.

الكلاب الشاردة: مشروع بلا نتائج ملموسة

تنتشر الكلاب الشاردة اليوم في الطرقات والشوارع والأحياء الداخلية في طرابلس، مثيرّة قلق السكان ومخاوفهم على سلامتهم، ولا سيما الأطفال. ورغم إعلان رئيس البلدية عبد الحميد كريمة مشروعًا للحّد من هذه الظاهرة قبل أشهر، لم يلمس المواطنون نتائج ملموسة تتناسب مع الوعود، ما يطرح أسئلة حول مصير المشروع، والإجراءات التي اتّخذت لتنفيذه.

فالمطلوب ليس مجرد الإعلان عن خطة، بل برنامج عملي يتضمن رصد أماكن انتشار الكلاب، وتطعيمها وتعقيمها بالتعاون مع الجهات البيطرية والجمعيات المختصة، والتعامل مع الحالات التي تشكّل خطرًا على السلامة العامة. أما استمرار الظاهرة من دون توضيح مراحل التنفيذ، فيحوّل المشروع إلى نموذج إضافي للفجوة بين الوعود والواقع.

المواقف العشوائية: فوضى يومية بلا حلّ

في شوارع المدينة المكتظة، تزيد المواقف العشوائية من الفوضى المرورية وتضيّق المساحات المتاحة للتنقل، لتتحول مشكلة تنظيم الوقوف إلى عبء يومي على المواطنين. ومع أن معالجة هذا الملف تتطلب خطة واضحة

مايز عبيد

في طرابلس، لم تعد الأزمات مجرد مشكلات تنتظر حلولًا، بل باتت مشهدًا يوميًا ينتقل من ملف إلى آخر، فيما تتراكم الوعود على الورق ولا نتائج على الأرض. ومن جديد، تجوب الكلاب الشاردة الشوارع والأحياء الداخلية. أما المنازل الآيلة للسقوط، فتبقي حياة السكان تحت التهديد، والمواقف العشوائية تزيد الفوضى المرورية، والنفائات تفتح أبواب القلق البيئي والصحي، فيما يواجه الإرث الثقافي والتراثي، خطر الإهمال والتراجع. هذه عيّنة من مشاكل كثيرة تعاني منها طرابلس. وبين هذه الملفات، ماذا يبرز سؤال لا يمكن تجاهله: ماذا بقي من الوعود التي أطلقتها البلدية الحالية واتحاد بلديات الفيحاء، وأين أصبحت المشاريع التي قيل إنها ستنتقل المدينة إلى واقع أفضل؟

لم تعد المشكلة في كثرة الأزمات وحدها، بل في تحوّلها إلى اختبار متكرر لجدية الإدارة المحلية وقدرتها على الإنجاز. فكل ملف يُفتح على وقع الوعود، ثم يعود إلى الواجهة من بوابة الشكاوى واستمرار المعاناة، وكأن الإعلان عن المشروع بات بديلًا من تنفيذه، والتصريح عن الحلّ إنجازًا قائمًا بذاته. وفي مدينة أنهكتها الأزمات، لا يمكن مطالبة المواطنين بمزيد من الانتظار من دون تقديم إجابات واضحة